

مسار سياسي لإنقاذ الاقتصاد السوداني



ورقة كتبها متخصصون متعاونون مع المرصد السوداني للشفافية والسياسات

فبراير 2023



الحاجة إلى حل سياسي

توقف الانتعاش الاقتصادي في السودان فجأة بسبب انقلاب 25 أكتوبر العسكري. وقد جاء الانقلاب بعد عامين فقط من تشكيل حكومة بقيادة مدنية في أعقاب ثورة شعبية مهدت الطريق للانتقال السياسي والاستقرار الاقتصادي. بدأ النشاط الاقتصادي، خلال الفترة الانتقالية بين عامي 2019 و2021، يتعافى بعد الأخذ بمجموعة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي. لكن بعد عام واحد من الانقلاب، أدى سوء إدارة الاقتصاد إلى السير في الاتجاه المعاكس لهذا التقدم وفاقم من أزمة المعيشة وارتفاع الأسعار والركود.

تتسم التوقعات على المدى القريب بعدم اليقين الشديد، حيث ترتبط الآفاق الاقتصادية للبلاد بوضعه السياسي - الذي يعاني حالياً من الفوضى، في حين يعد التوصل إلى اتفاق سياسي أمر معقد. وقد فاقم من تعقيد الوضع الاقتصادي الوضع الأمني الهش، وتعليق المساعدات الدولية، وأزمة غلاء المعيشة. وفي ظلّ هذه البيئة الصعبة، يجب إعطاء الأولوية لتسوية سياسية تفسح المجال للاستجابة الفورية للمشاكل المالية والاقتصادية الحالية.

أصبح من الصعب على نحو متزايد على السودانيّين العمل بصورة طبيعية لكسب الدخل في ظل الوضع السياسي الحالي وانعدام الأمن والاستقرار الاقتصادي، مما يؤثر بشكل مباشر على حيواتهم. ولا يزال الحكم العسكري يفرض عليهم تكاليف باهظة من حيث تعطيل النشاط الاقتصادي، وتعليق برنامج دعم الأسرة السوداني بوصفه شبكة أمان، وخسارة أصول اقتصادية بعد تجميد لجنة تفكيك نظام 30 يونيو، وفقدان موارد المساعدات الأجنبية، ووقف المدفوعات المستحقة السداد من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى، والتدهور الكبير في جودة المؤسسات والحوكمة.

تجدر الإشارة إلى أن الدعم المالي المقدم من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والجهات المانحة كان يهدف إلى إفساح المجال للسودان كي يلتقط أنفاسه من أجل تطبيق سياسات التكيف بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والنمو. وبينما صُمّ تنفيذ هذه السياسات خصيصاً ليناسب ظروف السودان، فإن تبني السياسات المناسبة يساعد على جذب الدعم الذي يمكنه أن يخفف الأزمات ويعزز ثقة السوق خلال فترات تصاعد المخاطر. جاء الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر في وقت كان فيه السودان يبدأ للتو في العودة إلى المسار الصحيح وإحراز بعض التقدم الاقتصادي عقب إجراءات الإصلاح الصارمة التي نفذتها الحكومة الانتقالية للفترة 2019-2021. ورغم أن الاقتصاد السوداني كان يعاني الأزمة لفترة طويلة، إلا أنه تدهور أكثر بعد انقلاب 25 أكتوبر. ويدرك السودانيون مدى سرعة الانهيار في بلدهم الآن. بيد أنه لم تُبذل سوى جهود محدودة للغاية وغير فعالة لتحسين الوضع. وهناك حاجة الآن لتسوية سياسية من أجل تشكيل حكومة بقيادة مدنية أكثر مصداقية لتجنب زيادة هشاشة الأوضاع.

إذا أدت العملية السياسية إلى تشكيل حكومة انتقالية جديدة، وكانت هذه الحكومة المدنية تسيطر سيطرة كاملة على عملية صنع السياسات، وكانت مؤسسات الدولة قادرة على العمل بشكل مستقل، يمكن للسودان اتباع تدابير للتعافي الاقتصادي واسعة النطاق. وضمن هذا الإطار، يجب ان يستأنف السودان برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت قبل الانقلاب، واستعادة انخراطه الكامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركاء التنمية والمانحين. وينبغي أن يسعى إلى استعادة توفير ضمانات التمويل من أجل تخفيف عبء الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أقرب وقت ممكن.

الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية 2019-2021

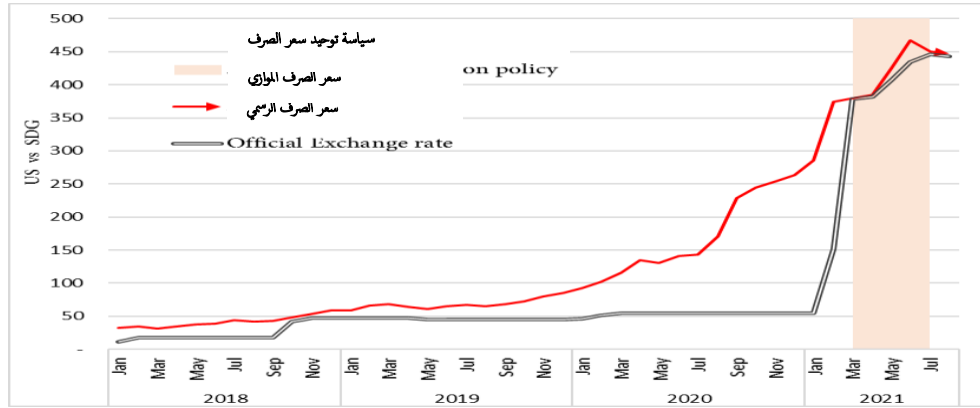
جلبت الثورة التي أنهت حكم البشير العسكري الذي امتد 30 عاماً الأمل في ظهور حكومة مدنية مستقرة في السودان. وأتاح تغيير النظام في أبريل 2019 الفرصة لإجراء إصلاحات أساسية وتنشيط الاقتصاد الراكد، المتقل بالاختلالات الداخلية والخارجية الكبيرة والديون الخارجية التي لا تطاق، والمحروم من التمويل والاستثمار الأجنبي.

شرع السودان، عقب التعديل الوزاري في الحكومة التي يقودها المدنيون في سبتمبر 2020، في رحلة إعادة الانفتاح على العالم؛ وبدأ يستعيد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الطبيعية مع المؤسسات المالية الدولية.

بدأ السودان، في يونيو 2020، عملية إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج يتابعه موظفو صندوق النقد الدولي. وهذا النوع من البرامج عبارة عن اتفاقات غير رسمية بين صندوق النقد الدولي والدولة العضو، وقد صُمم البرنامج في السودان من أجل معالجة التشوهات الهيكلية في اقتصاده، مما يسمح له في نهاية المطاف بالاستفادة من تخفيف ديونه من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتعهّدت المؤسسات المالية الدولية بدعم جهود تخفيف أعباء الديون في السودان بوصف ذلك جزءاً من تحوله الديمقراطي. وقد تُوجت هذه الجهود الدبلوماسية النشطة بشطب السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب في ديسمبر 2020، مما سمح للسودان بتلقي مساعدات مالية أمريكية واستعادة العلاقات الطبيعية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

اتبعت الحكومة الانتقالية للفترة 2019-2021 برنامجاً محلياً للإصلاحات هدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الحوكمة، بما يتماشى مع البرنامج الذي يتابعه موظفو صندوق النقد. وبدأت هذه الإصلاحات في تحقيق التقدم. وفي أكتوبر 2020 بدأ الإلغاء التدريجي لدعم الديزل والبنزين، الذي كان يمثل 79 في المائة من إجمالي الدعم، تقليل العجز المالي في السودان حيث انخفض عبء الدعم عن الاقتصاد. وقد تقلص عجز المالية العامة في عام 2021 إلى ما يقرب من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض تحويل (تسبيل) العجز إلى تقود.

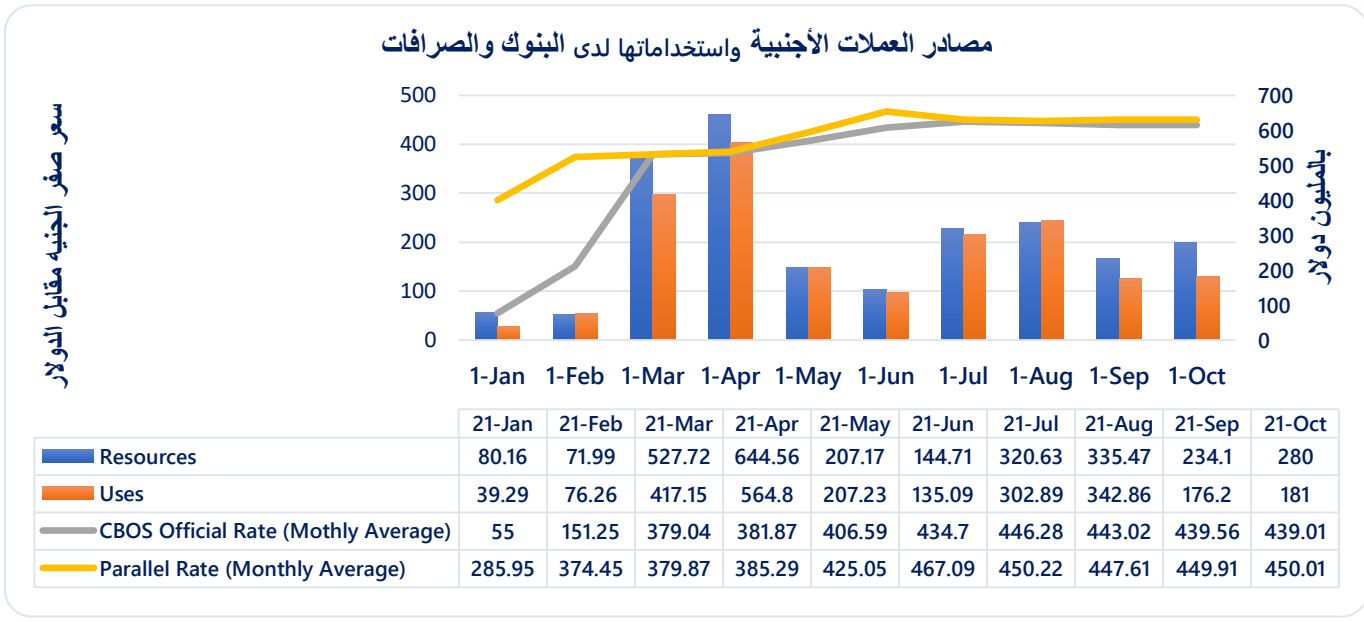
شكل (1): سعر الصرف وسعر الصرف الموازي بعد التوحيد



سارت الخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية السابقة في الفترة بين 21 فبراير 2021 و24 أكتوبر من نفس العام نحو تحقيق سعر صرف يحدد السوق بسلاسة. وقد وُجد سعر الصرف في فبراير 2021 وبدأ يعمل بكفاءة. وكان بنك السودان المركزي يلبي طلبات العملات الأجنبية من خلال مزادات متكررة للعملات الأجنبية بدءاً من مايو 2021

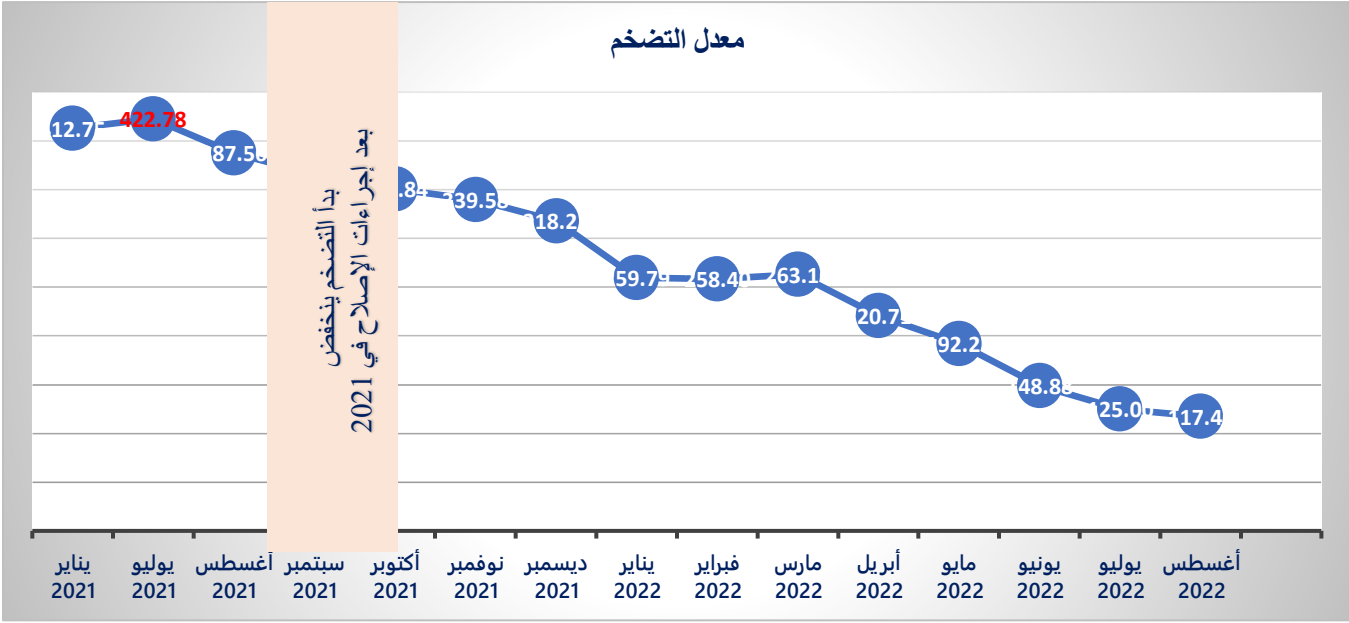
كان سعر الصرف الرسمي بعد توحيد مستقراً نسبياً. وكان لهذا التوحيد الذي أُجري في فبراير 2021 تأثير كبير على سعر الصرف في السوق الموازية، خاصة بعد إصدار منشوري بنك السودان المركزي رقم 2021/12 بشأن "آلية التدخل في سوق العملات الأجنبية من خلال المزادات"؛ والمنشور رقم 2021/14 بشأن "سداد عمليات الاستيراد آجلة السداد من المبالغ المخصصة عبر مزادات النقد الأجنبي". لعبت هذه الجهود دوراً رئيسياً في التخلص من ممارسات العملات المتعددة وقيود الصرف. وكان ذلك خطوة مهمة لمنع ذوي الامتياز من استخدام فروقات الأسعار بغرض تحقيق مكاسب شخصية. تم تقليل تشوهات العملة، ومن يوليو إلى أكتوبر 2022، ظلت علاوة سعر الصرف منخفضة وبلغ الفرق بين سعر السوقين الرسمي والموازي 1.0٪ في المتوسط، وهو دليل على فعالية السياسات الحكومية.

شكل (2): مصادر العملات الأجنبية واستخداماتها لدى البنوك ومكاتب الصرافة



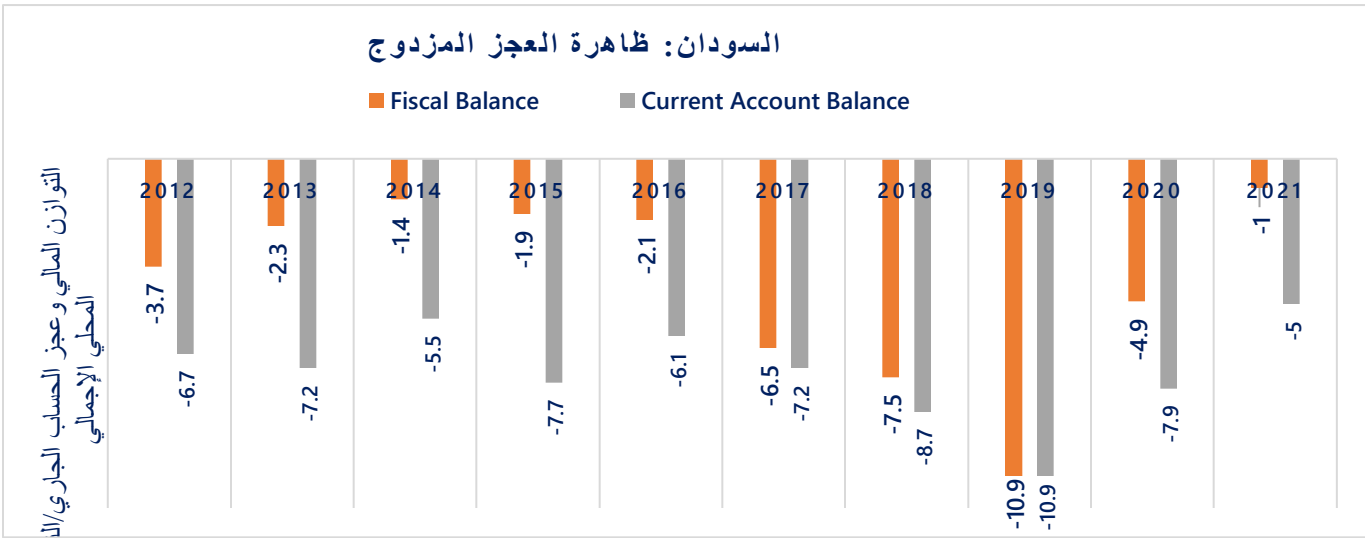
انخفض التضخم في أغسطس 2021 بمقدار 35 نقطة لأول مرة منذ أكثر من عام واستمر هذا الانخفاض في الأشهر التالية كرد فعل على جهود ضبط أوضاع المالية العامة. كما انخفض العجز التجاري المزمع بنسبة 17 في المائة ليلعب 1.6 بليون دولار في النصف الأول من عام 2021، مدفوعاً بزيادة الصادرات. وزادت التحويلات من 136 مليون دولار في النصف الأول من عام 2020 إلى 717 مليون دولار في النصف الأول من عام 2022. وبناءً على ذلك، انخفض عجز الحساب الجاري من 5.8 بليون دولار في عام 2020 إلى 2.8 بليون دولار في عام 2021، أي بنسبة انخفاض تقارب 50 في المائة بعد توحيد سعر الصرف وما نتج عنه من تحسن في صافي الصادرات وتحويل الموارد نحو الأسواق الرسمية وتحسين التحويلات الخارجية.

شكل (3): بلغ التضخم ذروته عند 422٪ في يوليو 2021 (على أساس سنوي) ثم انخفض بعد ذلك منذ أغسطس 2021



كان أداء القطاع الخارجي قوياً، حيث تقلص عجز الحساب الجاري إلى 50 في المائة. تحسن الحساب الجاري بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة رصيد الإيرادات بنسبة 114.6 في المائة، وعائد تحويلات القطاع الخاص بنسبة 168 في المائة، بالإضافة إلى تقليص العجز التجاري بنسبة 17 في المائة. وقد دعمت هذه التحسينات مرونة سعر الصرف وتحوّلت المزيد من معاملات الصرف الأجنبي إلى القطاع الرسمي.

شكل (4) عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة الحكومية خلال الفترة (2012 - 2021)



يوضح الشكل 4 أن الأداء الاقتصادي لعام 2021 كان أفضل من أداء السنوات الثلاث السابقة (2018-2020). ووفقاً لذلك، تحسن رصيد المالية العامة وبلغ 1.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، بسبب جهود ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاح الواضح الناتج عن خريطة طريق البرنامج الذي يتابعه موظفو صندوق النقد والتسهيل الائتماني الممدد والالتزام الكامل بالحدود المنصوص عليها للسلف المؤقتة من بنك السودان المركزي في عام 2021. بينما حافظ عجز الحساب الجاري (على أساس تقديري) على حد مستدام عند 5.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

قدمت الحكومة الانتقالية برنامج دعم الأسر السودانية بدعم من مجتمع المانحين والبنك الدولي للتخفيف من الآثار قصيرة الأمد لإلغاء الدعم وإصلاح سعر الصرف. وقُدّرت تكلفة البرنامج بنحو 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. كما رفعت الحكومة أجور الخدمة المدنية في مايو 2020 لمراعاة التآكل الشديد في القوة الشرائية الذي حدث بسبب التضخم.

أحرزت الحكومة الانتقالية للفترة 2019-2021 تقدماً كبيراً نحو تخفيف عبء الديون. وقُدّر الدين الخارجي العام والديون التي تضمها الدولة بنحو 62.4 بليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية في نهاية سبتمبر 2021. وكان معظم هذا الدين (حوالي 86 في المائة) عبارة عن متأخرات، مما حد بشدة من الوصول إلى المزيد من التمويل من الدائنين متعددي الأطراف والدائنين الثنائيين. ومع ذلك، ما تزال هناك حاجة ماسة إلى التمويل من أجل إنفاذ خطط التنمية والحد من الفقر في السودان. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي السعي إلى تخفيف عبء الديون دوراً حاسماً في إتاحة الوصول إلى تمويل إثمائي جديد.

امتلك السودان سجلاً حافلاً من الأداء الاقتصادي الكلي في إطار البرنامج الذي يتابعه موظفو صندوق النقد بعد تنفيذ حزم تكييف اقتصادي مؤلفة هدفت إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل. وقد أدى ذلك إلى قيام المجلسين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحديد إمكانية البدء في تلقي السودان إعفاء من الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في 29 يونيو 2021، نظراً لالتزام الحكومة الانتقالية المستمر بالإصلاح في بيئة سياسية واقتصادية وأمنية شديدة الصعوبة. وقد كان هذا إنجازاً تاريخياً. وبناءً على هذا التقدم، طلبت الحكومة الانتقالية إلغاء البرنامج الذي يتابعه موظفو صندوق النقد الدولي بعد تصفية متأخرات الصندوق في يونيو 2021 من خلال قرض مرحلي قدمته فرنسا، وبدأت الحكومة في تنفيذ ترتيب مالي لمدة 39 شهراً بقيمة 2.5 بليون دولار في إطار تسهيل ائتماني ممدد من صندوق النقد الدولي.

يعتمد برنامج التسهيل الائتماني الممدد على التقدم المحرز في إطار البرنامج الذي يتابعه موظفو الصندوق، ودفع الإصلاحات اللازمة لتعزيز الحوكمة والحد من السياسات المشوهة مع إرساء الأساس للاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام والشامل الذي يجد من الفقر بقيادة القطاع الخاص.

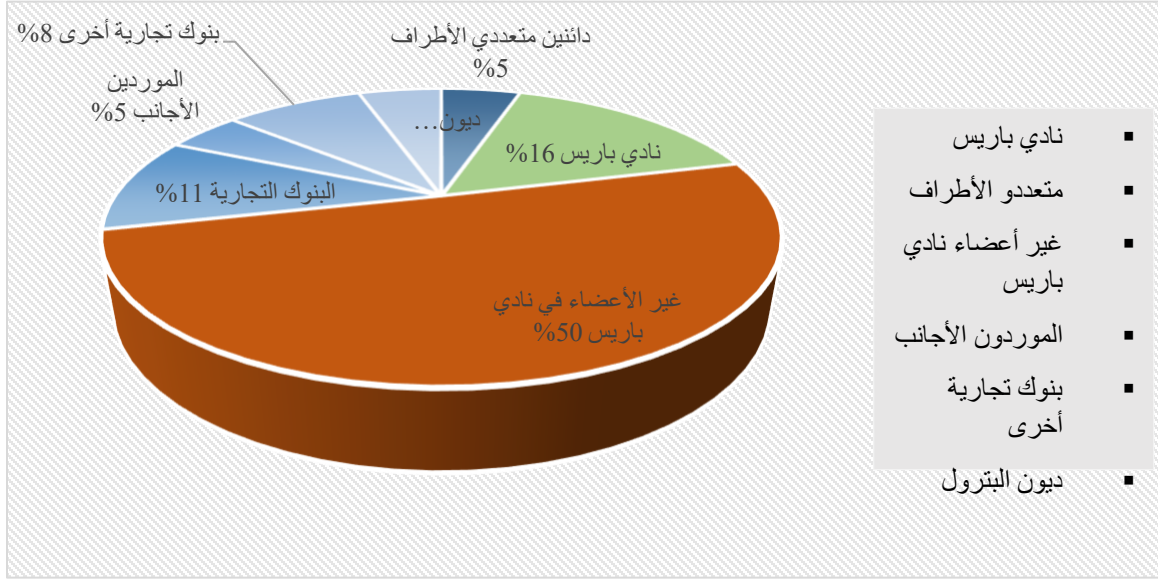
يحتوي برنامج التسهيل الائتماني الممدد على العديد من المعايير الهيكلية التي كان من المقرر الوفاء بها بحلول نهاية ديسمبر 2021، بما في ذلك إلغاء جميع الإعفاءات الخاصة بضريبة القيمة المضافة باستثناء الضريبة على الطعام وضريبة الدخل الشخصي للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً، وموافقة مجلس الوزراء على إستراتيجية ملكية الشركات المملوكة للدولة، وسن قانون منقح لتنظيم الأعمال المصرفية.

يحتوي برنامج التسهيل الائتماني الممدد أيضاً على معايير أداء كمية وأهداف إرشادية، مثل فرض سقف على صافي الأرصدة الدائنة للحكومة المركزية، وفرض قيود على سعر الصرف وممارسات العملات المتعددة، وحد أدنى لصافي الاحتياطيات الدولية لبنك السودان المركزي، والإيرادات الضريبية والأرصدة الأساسية. ويعتبر برنامج التسهيل الائتماني عنصراً هاماً في مسار السودان نحو الوصول إلى تخفيف الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

بلغ وضع الدين الخارجي 62.4 بليون دولار، بانخفاض قدره 14 بليون دولار عن وضعه في يونيو 2021. ويعزى الانخفاض إلى تخفيف 60 في المائة من ديون نادي باريس في 15 يوليو 2021. وبلغت حصة المتأخرات المستحقة لمقرضي نادي باريس 16 في المائة، مقارنة بنسبة 50 في المائة لغير

أعضاء نادي باريس. بيد أن متأخرات السودان قُسمت بالتساوي تقريباً بين نادي باريس (38٪) والمقرضين من خارج نادي باريس (37.5٪) قبل تنفيذ برامج الإصلاح.

شكل (5): نصيب الدائنين من الدين الخارجي حتى عام 2021



يعد إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص في السودان أمراً أساسياً لتحقيق نمو قوي وشامل. وقد دعمت مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، جنباً إلى جنب مع الجهات المانحة، جهود السودان في الفترة الانتقالية 2019-2021 الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، ودعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الوصول إلى التمويل ودخول الأعمال التجارية إلى السوق والضرائب والابتكار وزيادة الأعمال.

أنهت بعثة تشخيصية للقطاع الخاص قادمة من مؤسسة التمويل الدولية عملها في منتصف عام 2020 بغية توفير الأساس التحليلي لتحديد أولويات التدخل على مستوى الاقتصاد ككل والقطاع الخاص على وجه الخصوص. وزار نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية السودان في أكتوبر 2021 (قبل أسبوعين من الانقلاب)، والتقى برئيس الوزراء السابق، ومسؤولين من بنك السودان المركزي، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وقادة قطاع البنوك التجارية. وكانت الزيارة تهدف إلى تمهيد الطريق لتوسيع التعاون والدعم الفني المقدم من مؤسسة التمويل الدولية، لكن الانقلاب أوقف هذه الجهود.

الأثر الكارثي لانقلاب 25 أكتوبر

يواجه السودان مخاطر اقتصادية لأن انقلاب 25 أكتوبر أوقف عملية التحول الديمقراطي وأعاد السودان إلى حالة من العزلة تشبه عزلة نظام البشير الاستبدادي. وكان للانقلاب تأثير كارثي على المؤسسات الاقتصادية، والشركات المملوكة للدولة، وحوكمة القطاع، والشفافية، والاستدامة المالية إلى فقدان الدعم المالي للإصلاح، وازدهار الاقتصاد غير المشروع، وأزمة الأمن الغذائي، وتدهور مستويات المعيشة. كما توقفت عملية الإعفاء من الديون

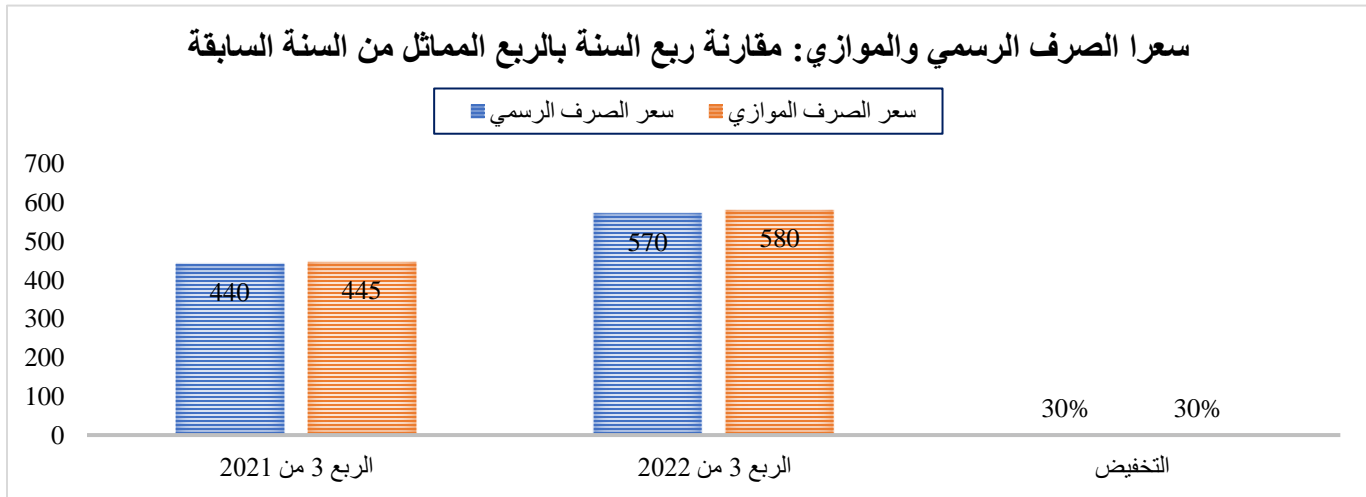
وإصلاحات برنامج التسهيل الائتماني الممدد والمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي. وستزداد هذه الخسائر المالية إذا استمر الحكم العسكري ولم يتم التوصل إلى حل سياسي.

علاوة على ذلك، سمح الانقلاب باستمرار سوء إدارة الموارد الطبيعية للبلد، لا سيما في قطاع تعدين الذهب. وازدهر التهريب مما حرم الدولة من أموال كبيرة من عائدات الضرائب والإتاوات، وقلل من قدرتها على تمويل الأولويات الاجتماعية والاقتصادية.

يعتبر الركود وانخفاض القوة الشرائية للأسر من المخاوف الرئيسية في أعقاب الانقلاب، ومن المرجح أن يدفع معدل النمو الاقتصادي في السودان إلى نطاق النمو السلبي.

عادت اختلالات الاقتصاد الكلي تطل برأسها. فمنذ الانقلاب، كان أداء الاقتصاد السوداني دون التوقعات. وخسر الجنيه السوداني حوالي 30 في المائة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي منذ مارس 2022، وتوقف الاتجاه التنازلي بشكل أساسي بسبب ضعف الطلب على العملات الأجنبية الذي يعود إلى تراجع النشاط التجاري وانخفاض القوة الشرائية للأسر.

شكل (5): سعر الصرف وسعر الصرف الموازي بعد الانقلاب

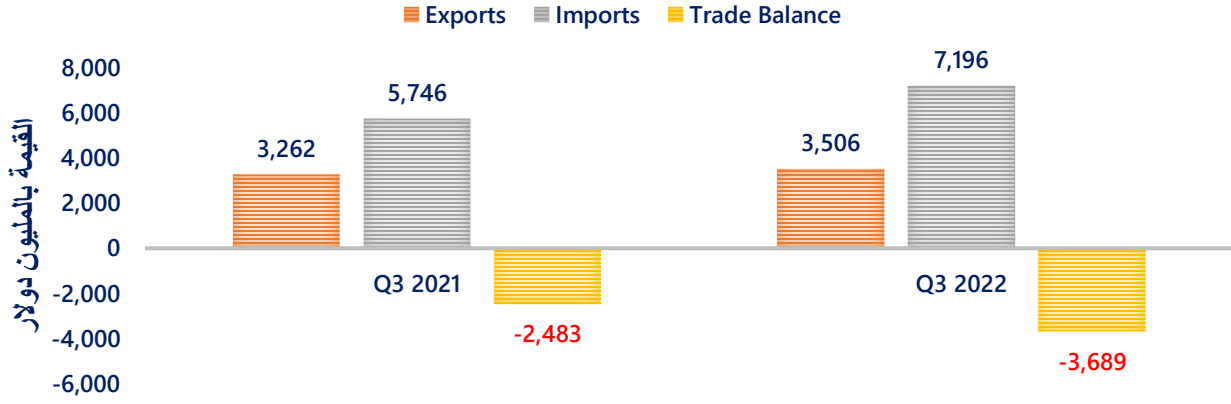


المصدر: إدارة النقد الأجنبي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي

اتساع العجز التجاري. بلغ عجز الميزان التجاري 3.5 بليون دولار في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بـ 2.4 بليون دولار في نفس الفترة من عام 2021، بزيادة قدرها 46 في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة واردات البترول بنحو خمسة أضعاف. ويمكن أن يؤدي العجز التجاري إلى تخفيض سعر الصرف الرسمي مستقبلاً بهدف استعادة التوازن الخارجي.

شكل (6): استمرار العجز التجاري في ارتفاعه بعد الانقلاب

العجز التجاري: مقارنة ربع السنة بالربع المماثل من السنة السابقة



المصدر: الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، إدارة السياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي

دفع فقدان التمويل الأجنبي وسوء الإدارة الاقتصادية الاقتصاد السوداني إلى حافة الهاوية. وقد توقف العديد من المانحين على الفور عن النظر في التمويل الجديد وأوقفوا، عقب الانقلاب، صرف الأموال المخصصة بالفعل. ونتيجة لذلك، خسر السودان حوالي 4.6 بليون دولار من المساعدات الخارجية. ويشمل ذلك ما يقرب من 2.6 بليون دولار من البنك الدولي مخصصة لمشروعات في الزراعة والري والطاقة والصحة، بالإضافة إلى حوالي 579 مليون دولار خصصها المانحون الأجانب لبرنامج دعم الأسر السودانية (ثمرات). كما علقت الولايات المتحدة 700 مليون دولار من المساعدات التي تمت الموافقة عليها بعد شطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وقد أثرت هذه الخسائر المالية على الاقتصاد، ونتيجة لذلك، ترفع الحكومة الانتقالية الأسعار والضرائب على كل شيء من الشركات إلى رسوم الخدمات والرسوم الجمركية والرعاية الصحية والوقود. وكان لهذا تأثير اقتصادي كبير على الأشخاص الضعفاء وأنشطة الأعمال.

الجدول 1: الدعم المالي للإصلاح. غلقت جميع المساعدات، عقب انقلاب 25 أكتوبر، باستثناء المساعدات الإنسانية (وهو الوضع الذي كان سائداً في حقبة ما قبل الثورة).

صافي الالتزام	إجمالي المنفق	الأرصدة المتبقية المعلقة	الأموال المعلقة كنسبة مئوية	الفترة الانتقالية: مصادر التمويل والغرض
2,595	0	2,595	77%	دعم البنك الدولي لمشاريع الري والزراعة وصغار المنتجين والطاقة والنساء والمياه
برنامج دعم الأسرة (ثمرات)				
410	101	309	76%	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية- ثمرات
350	80	270		المانحون: الاتحاد الأوروبي ومانحون أوروبيون آخرون
760	181	579	100%	المجموع
الحكومة الأمريكية				
700	0	700	85%	الولايات المتحدة: مساعدة مرنة وغير مخصصة
588	87	501	93%	الولايات المتحدة: قح عيني للسودان
1,288	87	1,202	94%	المجموع
4,643	268	4,375		الإجمالي العام
ملاحظة: بالإضافة إلى دعم قيم آخر من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وألمانيا، إلخ.				

توقفت عملية الإعفاء من الديون. أوقف المجتمع الدولي عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون رداً على انقلاب 25 أكتوبر. كما عُلق التسهيل الائتماني الممدد، الذي كان يهدف إلى ترسيخ سياسات السلطات وإصلاحاتها بين نقطة القرار الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونقطة الإنجاز.

بما يجدر ذكره أن السلطات السودانية وقعت اتفاقية مع نادي باريس للدول المائنة الكبرى في 15 يوليو 2021 بهدف بدء التواصل الثنائي بشأن إعفاء 14.1 بليون دولار من ديون نادي باريس. وكانت الخطوة التالية في هذه العملية هي قيام الحكومة السودانية بإبرام اتفاقيات ثنائية مع كل عضو بحلول 30 أبريل 2022، لكن في يونيو 2022، أعلن نادي باريس أنه تم تعليق العملية بسبب الانقلاب.

في الوقت الحالي، عُلق التسهيل الائتماني الممدد، لكن خطر إلغائه كبير. وقد ينتظر صندوق النقد الدولي حتى نهاية هذا العام قبل إلغائه. وإذا ألغى هذا التسهيل، فسيتعين على السلطات الانخراط مجدداً مع صندوق النقد الدولي في برنامج يتابعه موظفوه قبل التفاوض على تسهيل جديد. وهذه عملية

معقدة للغاية، وليس من الواضح ما إذا كانت ستنجح. وتجدر الإشارة إلى أن السودان فاتته أول مراجعة للتسهيل الائتماني الممدد في فبراير 2022. ونتيجة لذلك، فقد البنك المركزي السوداني حقوق السحب الخاصة التي يبلغ مجموعها 61.7 مليون جنيه سوداني (86.4 مليون دولار أمريكي) في مارس 2022 كدعم مباشر لميزان مدفوعاته. ويتقدير متحفظ، خسر السودان 6 بليون دولار أمريكي في شكل قروض ميسرة ضرورية للبنية التحتية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي. وكان من المقرر أن يقدم إجمالي بليون دولار أمريكي مخصصة لدعم ميزانية السودان وميزان المدفوعات من 30 مارس 2022 إلى 30 أغسطس 2024، لكنه أوقف في أعقاب الانقلاب.

الجدول 2: الدعم المالي لتنفيذ التسهيل الائتماني الممدد

تاريخ الإثابة	مبلغ الصرف (بملايين حقوق السحب الخاصة)	المعادل بملايين الدولارات الأمريكية	الموافقة على الترتيب
	991.551	1,338.17	سُدّد القرض المرحلي لسداد متأخرات السودان لصندوق النقد الدولي توقيع التسهيل الائتماني الممدد
30 مارس 2022	61.792	86.5	المراجعة الأولى ومعايير الأداء حتى نهاية ديسمبر 2021
30 سبتمبر 2022	61.792	86.5	المراجعة الثانية ومعايير الأداء حتى نهاية يونيو 2022
30 مارس 2023	123.583	173.0162	المراجعة الثالثة ومعايير الأداء حتى نهاية ديسمبر 2022
30 سبتمبر 2023	123.583	173.0162	المراجعة الرابعة ومعايير الأداء حتى نهاية يونيو 2023
30 مارس 2024	185.375	259.525	المراجعة الخامسة ومعايير الأداء حتى نهاية ديسمبر 2023
30 أغسطس 2024	185.375	259.525	المراجعة السادسة ومعايير الأداء حتى نهاية يونيو 2024
المجموع	1733.051	2426.271	

تأثير الانقلاب على القطاع الخاص. تراجعت الجهود المبذولة لتعزيز القطاع الخاص في السودان أيضاً. وأزيل سقف اقتراض الشركات المملوكة للدولة كجزء من برنامج التسهيل الائتماني الممدد بعد الانقلاب، مما فتح المجال للشركات المملوكة للدولة للاقتراض بدون قيود والحفاظ على هيئتها على

الاقتصاد، واقضاء منظمات القطاع الخاص من الحصول على التمويل. وكان لنفوذ الشركات المملوكة للدولة في أعقاب الانقلاب تأثير كبير على صياغة السياسة الاقتصادية وتنفيذها.

قطاع الشركات المملوكة للدولة في السودان كبير ويعمل إلى حد كبير بدون إشراف وزارة المالية أو أي جهة حكومية أخرى. ومن شأن تقليص دور هذه الشركات في الاقتصاد أن يساعد على التخفيف من المخاطر المالية، وإيجاد بيئة أكثر تمكيناً للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة وتعزيز المنافسة.

استعادة استقرار الاقتصاد الكلي في السودان

توضح سرعة التدهور الاقتصادي في البلد منذ الانقلاب البادية للعيان أن التسوية السياسية مطلوبة الآن لتجنب حدوث المزيد من الهشاشة. والانتقال إلى حكومة مدنية ديمقراطية أصبح احتمالاً حقيقياً، بعد التوقيع على اتفاق إطاري جديد. ورغم العقبات التي يضعها العسكر، تخلق حركة الاحتجاج والمقاومة الشعبية ضغطاً قوياً من أجل الانتقال. بيد أن شعب السودان يحتاج إلى دعم دولي لكفالة انتقال لا يخدم التطورات الديمقراطية لشعب السودان فحسب، بل يعزز الاستقرار في المنطقة ويزيد من احتمالات استعادة استقرار الاقتصاد الكلي في البلد. لكن من أجل الوفاء بهذا الوعد، يحتاج السودان إلى مساندة الحكومة الانتقالية لجدول أعمال الإصلاح والدعم الدولي على السواء.

دور المجتمع الدولي

يسلم المجتمع الدولي بأن الاستقرار الاقتصادي سيتطلب إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية كبيرة. ومنذ الانقلاب، أثبت الجانب العسكري أنه ضعيف ومنقسم وسيء الأداء في حكم البلد. وإذا شككت حكومة مدنية جديدة، يجب أن يدعمها المجتمع الدولي من أجل اعتماد استراتيجية تستشرف المستقبل، مع التركيز على الحلول الشاملة للوضع الهش الحالي وبناء أنظمة حكم وعدالة قوية. ويجب أن يعترف برنامج الدعم بما يلي:

يعد التعاون الدولي شرطاً أساسياً للحكومة الانتقالية الجديدة من أجل كفالة الدعم المالي للإصلاح من خلال تمويل المشاريع، والتواصل بغية تخفيف عبء الديون، وتعزيز العلاقات، وإعادة الاندماج مع مجتمعات المال والأعمال الدولية. وتحتاج الحكومة الانتقالية الجديدة إلى الاستعداد للاستفادة من برنامج "نافذة التصدي للأزمات" التابع للمؤسسة الدولية للتنمية بغية زيادة الأمن الغذائي والاستفادة من تشجيع المؤسسة لاستثمارات القطاع الخاص.

استئناف التسهيل الائتماني الممدد والمشاركة مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من الشركاء المؤثرين من أجل بذل الجهود اللازمة لإنقاذ عملية تخفيف الديون في السودان. ويجب عليهم النظر في مستقبل السودان وأهمية التوصل إلى تسوية سياسية والاعتراف بأن التسهيل الائتماني الممدد هو استجابة طموحة ومناسبة لتحديات الاقتصاد الكلي في السودان، بما في ذلك الإغاثة.

من شأن تخفيف عبء الديون أن يساعد في تحويل السودان من دولة هشّة إلى دولة نامية، ويسهل الحصول على القروض الميسرة اللازمة للبنية التحتية والخدمات الأساسية. وتؤدي الجهات الفاعلة الدولية، بصفتها صاحبة هذا الدين، دوراً محمياً في كفالة تخفيف عبء الديون. وقد بذل السودان جهوداً كبيرة لحل هذه المشكلة واتباع آليات ونماذج تخفيف الديون، بما في ذلك الانخراط مع الدائنين، واعتماد استراتيجية للحد من الفقر. وينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تدعم استئناف هذه الجهود والتخفيف من عبء الديون في نهاية المطاف.

معالجة الصعوبات من خلال إقامة التنسيق بين المانحين والمستفيدين. تحتاج الحكومة الانتقالية الجديدة إلى تحسين فعالية وجودة العون والمساعدات الإنمائية لتحقيق تأثير إنمائي أكبر في السودان. ويمكن أن يساعد إنشاء آليات حوكة تؤدي إلى مزيد من الحوار والتنسيق بين المانحين والمستفيدين على كفالة تنسيق المساعدات بشكل أفضل، بما يتماشى مع الأولويات السودانية، وقياسها وفقاً لنتائجها. ويمكن لهذه الآليات أن تعالج أيضاً أوجه القصور

المستمرة. ويمكننا التعلم من تجارب البلدان الأخرى في هذا الصدد؛ تزانياً مثلاً لديها إطار عمل أعدّ بعناية للمساءلة المتبادلة، يعتمد على عمل مجموعة مراقبة مستقلة تجري مراجعات كل سنتين بشأن تقدّم كل من المانحين والحكومة في التزاماتها المختلفة - مما يجعل كلا الطرفين مسؤولاً. ويجب على المانحين أيضاً أن يطلبوا من المؤسسات المالية المشاركة في المعاملات المتعلقة بتقديم العون الإشارة إلى ملكيتها الانتفاعية والامتثال لمتطلبات السودان في الإبلاغ والضرائب وغيرها.

دور الحكومة الانتقالية الجديدة

يواجه السودان حالياً صدمات ونقاط ضعف كبيرة تطل عواقبها بصورة مباشرة عامة الناس وقطاع الأعمال على السواء. وتشمل نقاط الضعف هذه عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات الداخلية، وزيادة الجريمة، والإغلاق المتكرر للجسور والطرق، والسياسات المشوهة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وقلة التمويل الميسر، وتعليق برنامج دعم الأسر (ثمرات). وساهم الارتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية في ارتفاع تكاليف المعيشة المتزايد باستمرار، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي آخذ في الانخفاض.

ستكون التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة الانتقالية الجديدة تحديات محلية، بما في ذلك سياسات إنعاش النشاط الاقتصادي، وتمكين المزيد من مشاركة القطاع الخاص، ومعالجة أزمة تكلفة المعيشة، وخلق فرص عمل للشباب، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل. بيد أن الاتفاق الإطاري يمكن أن يوفر مساراً إلى بيئة أكثر ملاءمة لتنفيذ هذه السياسات وإعادة بناء وكالة الحكومة الرشيدة في المؤسسات، لا سيما وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي.

الأثر المتوقع للاتفاق الإطاري على القطاع الخاص

يرتبط الاستقرار السياسي ارتباطاً وثيقاً ببيئة الأعمال. ومن المتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى زيادة الاستقرار السياسي، الذي غالباً ما يوفر بيئات أعمال مواتية للقطاع الخاص، لأن الحكومة الرشيدة تسهل الإصلاحات والاستثمارات.

يضع الاتفاق الإطاري الأساس لتعزيز المرونة الاقتصادية. وبيئة الاقتصاد الكلي في السودان تتسم بعدم الاستقرار منذ الانقلاب؛ ويعيق عدم الاستقرار هذا، بما في ذلك ارتفاع التضخم ونقص النقد الأجنبي وندرة ونقص التمويل المصرفي، تنمية القطاع الخاص.

تجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية لن تؤدي إلى نتيجة إيجابية كبيرة ما لم يكن هناك قطاع خاص يعمل بشكل جيد. وليس ثمة تصميم مثالي للإصلاح، لكن هناك حاجة إلى التركيز على حل التحديات المستمرة من خلال بناء هيكل حوافز اجتماعية يشجع ريادة الأعمال والانخراط في القطاع الخاص ويعترف بإنجازات القطاع الخاص المهنية.

من المتوقع أن يسمح تشكيل حكومة انتقالية جديدة لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي باستئناف التعامل مع البلد وتقديم المساعدة لها. ويمكن للبنك الدولي الاستفادة من محافظ خاصة تُطرح للقطاع الخاص، وتغطي مجموعة من المجالات بما في ذلك التعليم، والصحة، والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وبناء السلام، وإدارة المالية العامة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمؤسسة التمويل الدولية، ذراع مجموعة البنك الدولي في مجال القطاع الخاص، فتح مكتب لها في الخرطوم، وهذا من شأنه أن يسهل عليها تقديم الائتمان للبنوك والقطاع الخاص، مما يخلق بيئة مواتية لنمو يقوده القطاع الخاص.

ما فتى بنك التنمية الأفريقي يساعد القطاع الخاص من خلال مرفق دعم الانتقال الذي أنشأ بهدف مساعدة البلدان الهشة على توطيد السلام وبناء مؤسسات مرنة وتحقيق استقرار اقتصاداتها وإرساء الأسس للنمو الشامل. ويبلغ حجم محفظة بنك التنمية الأفريقي حالياً 274 مليون دولار أمريكي ويمكن أن يكون شريكاً تنموياً مهماً للقطاع الخاص السوداني.

الخلاصة والتوصيات المتعلقة بالسياسات

فتحت ثورة ديسمبر 2018 المجال للسير في إصلاحات اقتصادية كبرى. بيد أن هذه الفرصة انتزعت فجأة بسبب انقلاب 25 أكتوبر. والوضع الاقتصادي اليوم قاتم، ويُرحب أن يسوء أكثر إذا استمر الحكم العسكري. ويخلق الاتفاق الإطارى الأخير أملاً جديداً في إمكانية تشكيل حكومة انتقالية مدنية واستئناف الإصلاحات. لكن ازدهار السودان سيقضي، في نهاية المطاف، تنفيذ سياسات تهيئ الساحة لانتعاش مستدام ونمو عالي الجودة.

يجب على الحكومة الانتقالية الجديدة تصميم برنامج شامل لإصلاح الاقتصاد الكلي يعالج المصادر الرئيسية للاختلالات ويعزز النمو الشامل، بما في ذلك تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية وكفالة قدر أكبر من استقرار سعر الصرف. وينبغي أن يكون هذا مصحوباً بتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من تأثير التكيف على الشرائح الضعيفة، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، واستكمال محفزات نقطة الإنجاز القائمة المقترحة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

من المتوقع أن تساعد التوصيات التالية في توجيه صانعي السياسات لتحسين تنفيذ السياسات الاقتصادية الصحيحة، على افتراض أن القضايا السياسية عميقة الجذور قد حلت وأن الحكومة الانتقالية المقبلة في وضع يتيح لها متابعة الإصلاحات التالية:

- **إعادة تحديد دور الحكومة في الاقتصاد.** ينبغي أن تركز الحكومة الانتقالية الجديدة على الإدارة الرشيدة للاقتصاد الكلي، بما في ذلك تخفيض تشوهات سعر الصرف الحقيقي وعدم الاستقرار، ومتابعة الإدارة الاقتصادية السليمة للساح بمشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتسهيلها.

السيطرة المدنية على الاقتصاد شرط أساسي لمعالجة أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة المستمرة وتدهور النشاط التجاري، والحد من الفساد (خاصة في قطاع الذهب)، واستئناف برامج الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الشفافية المالية، واستعادة الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة.

دور الحكم المدني حاسم في بناء المؤسسات وصنع السياسات الاقتصادية كما أن تعزيز قدرة المؤسسات الاقتصادية الرئيسية واستقرارها وشفافيتها أمر ضروري للإدارة الاقتصادية الفعالة وإصلاحات إدارة المالية العامة.

- **الانخراط في مجموعة واسعة من الإصلاحات وبناء المرونة بمرور الوقت إزاء طيف من الصدمات.** يجب أن تضع الحكومة الانتقالية خريطة طريق للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية على مدى السنوات القادمة، بما في ذلك، اعتماد خطة تكيف مالي تتمحور حول تعبئة الإيرادات المحلية، ومراجعة الإنفاق العام، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتعزيز دور القطاع الخاص، والرقابة على القطاع المالي، وسن قوانين ولوائح خاصة بإدارة قطاع الذهب. وعلاوة على ذلك، تعد السيطرة المدنية على الاقتصاد شرطاً أساسياً لسودان ديمقراطي، وكذلك مشاركة المجتمع المدني في حملات مكافحة الفساد، وخلق فرص عمل للشباب. كما ينبغي أن تعزز الحكومة الانتقالية الرقابة على قطاع الشركات المملوكة للدولة، ومعالجة نقاط الضعف في القطاع المصرفي، وإنشاء مفوضية لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واضحة وقوية. وعلى نفس المنوال، يجب على الحكومة الانتقالية تعزيز حوكمة بنك السودان المركزي، باعتباره الجهة الرقابية على بناء قطاع مصرفي سوداني مرن ومنع استخدامه في الفساد وإساءة استخدام السلطة.

- **الانخراط مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.** من المتوقع أن يستأنف صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي الدعم المالي للإصلاح الاقتصادي في غضون ثلاثة أشهر من تشكيل حكومة انتقالية جديدة. ويجب أن تواصل الحكومة الجديدة التعاون مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسات الاقتصادية والإصلاح المؤسسي. وإعطاء الأولوية لاستئناف برامج الإصلاح الاقتصادي في إطار التسهيل الائتماني الممدد، بغية تمهيد الطريق لتقديم ضمانات التمويل من أجل تخفيف الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- **العمل مع مؤسسة التمويل الدولية لتوسيع نطاق خدماتها الاستشارية** من أجل دعم إنشاء هيئة جديدة لتنمية الاستثمار والقطاع الخاص، وتقييم المشاريع الاستثمارية، وإتاحة التمويل لمؤسسات القطاع الخاص المؤهلة.
- **مساعدة الشعب السوداني على النهوض.** يجب على الحكومة الانتقالية الجديدة إعطاء الأولوية لحماية الفئات الضعيفة من خلال الدعم المستهدف. وتساعد شبكات الأمان الاجتماعي (مثل برنامج دعم الأسر السودانية، والتأمين الصحي، والزكاة، وما إلى ذلك) الأشخاص الأكثر ضعفاً على التعافي من الفقر، مما يجعلهم أكثر قدرة على الصمود. وينبغي جعل شبكات الأمان الاجتماعي أكثر قابلية للتوسع بسهولة وأفضل استهدافاً، والاستفادة من التقنيات الرقمية لمساعدة الشعب السوداني على التعافي من أزمة تكلفة المعيشة.
- **استئناف إصلاحات الحكم المؤسسي والاقتصادي في السودان.** من شأن تحسين الحوكمة الاقتصادية أن يدعم زيادة الاستثمار. ذلك أن ضعف الحوكمة المقترن بتصور عالٍ للفساد يخلق حالة من عدم اليقين بشأن عائدات الاستثمار بسبب عوامل تشمل السياسات التي لا يمكن التنبؤ بها والتنفيذ غير المتكافئ للوائح. ويشكل التشاور الواسع المستمر مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والجمهور أمراً حاسماً لتأمين دعم اجتماعي واسع لخطة الإصلاح.

أ. استعادة استقرار الاقتصاد الكلي

- **تقليل اعتماد السياسة المالية على السياسة النقدية وإرساء مزيد من الانضباط في الميزانية.** هناك حاجة ماسة إلى ضبط أوضاع المالية العامة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة الضريبية وإدارة الحساب الموحد لدى الخزانة، وتوفير المزيد من الموارد للقطاعات الاجتماعية والإنتاجية. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود من أجل تشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص، والسماح بقدر أكبر من المرونة في سعر الصرف، وتعزيز الصادرات. وعلى صعيد الاستيراد، هناك حاجة ملحة لاحتواء الواردات وتعزيز بدائلها.
- **مراجعة الإنفاق العام وفرض تدابير تقشف أكثر صرامة:** الإصلاحات المالية ضرورية لمعالجة العجز النقدي، وخفض التضخم، ودعم البرامج الاجتماعية والإنمائية. ويجب تخفيض عجز المالية العامة إلى حدود مستدامة تبلغ 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتجنب تحويل العجز المالي إلى نقود وتجنب الحاجة إلى طباعة النقود لتأمين احتياجات المؤسسات المملوكة للحكومة. وقد أوضحت التجربة أن خفض الإنفاق العسكري بنسبة 20 في المائة سيسهم في تضييق علاوة سعر الصرف من 80 في المائة إلى 30 في المائة، مما سيؤدي بدوره إلى خفض التضخم بنحو 8 في المائة. وهناك حاجة ماسة إلى إجراءات صارمة لخفض نفقات مجلس السيادة ومجلس الوزراء.
- **إزالة قيود الصرف وممارسات العملات المتعددة تدريجياً.** هناك حاجة إلى مزيد من المرونة في سعر الصرف وإجراء الإصلاحات الهيكلية، مدعومة بضوابط أكثر صرامة في المالية العامة والميزانية، لتحسين القدرة التنافسية وتعزيز استثمارات القطاع الخاص. ويحتاج السودان إلى تجنب قيود الصرف وممارسات العملات المتعددة من أجل الوفاء بشروط المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي بشأن أسعار الصرف.
- **إنشاء مقاصة سعر صرف على المدى الطويل** أمر أساسي للحد من الاختلالات الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية والاستثمار والنمو والإيرادات المالية، وهو ما ينبغي أن يكون هدفاً طويل الأمد للحكومة الانتقالية الجديدة.

ب. تعزيز الحوكمة الاقتصادية وتقليل فرص الفساد في السودان

في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر، زادت هشاشة الأوضاع وانعدام الشفافية وسوء جودة البيانات من التعرض إلى الفساد ما يتطلب انتباهاً عاجلاً. يتمتع السودان بقدرات محدودة ويواجه قيوداً متعددة في متابعة الإصلاحات اللازمة لتعزيز إدارة المالية العامة والشفافية المالية، بما في ذلك من خلال تعزيز الرقابة على الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز الشفافية في قطاعي البترول والتعدين (خاصة الذهب غير المشروع)، وإصلاح الإعفاءات الضريبية، وتعزيز حوكمة وعمليات بنك السودان المركزي، وتعزيز الرقابة على القطاع المالي، وتعزيز إطار مكافحة الفساد وسيادة القانون. وبعض الخطوات الأولية التي يمكن اتخاذها للنهوض بهذه المجالات:

● إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد

● إصلاح البنك المركزي والقطاع المصرفي، بما في ذلك تعزيز القيود المفروضة على تمويل البنك المركزي للموازنة وعلى تحويل العجز المالي إلى قنود بغرض احتواء التضخم، وإعفاء بنك السودان المركزي من المسؤولية عن الدعم والأنشطة شبه المالية الأخرى وتعزيز استقلاليتها التشغيلية، وسحب ذلك مصداقيته وقدرته على الوفاء بولايته الخاصة باستقرار الأسعار.

ج. إصلاح الشركات المملوكة للدولة

- تقليص دور الأعمال التجارية التابعة للكيانات العسكرية وشركاتها في الاقتصاد بغرض التخفيف من المخاطر المالية وخلق بيئة أكثر تمكيناً للنمو الذي يقوده القطاع الخاص.
- وضع استراتيجية لقطاع الشركات المملوكة للدولة من أجل تحسين الرقابة والإدارة، وتحديد الكيانات التي يجب أن تظل كيانات عامة، أو تُصنّف أو تُخصّص.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع الشركات المملوكة للدولة من خلال نشر معلوماتها المالية بشكل دوري.

د. تحسين مناخ الأعمال

سيطلب إطلاق العنان لإمكانيات القطاع الخاص في السودان خطوات مهمة لتحسين الحوكمة وتقليل دور الدولة في الاقتصاد وتعبئة الاستثمار الخاص. وعلى الحكومة الانتقالية القيام بالتالي على وجه الخصوص:

- إعطاء الأولوية للتدابير الهيكلية اللازمة لتحسين بيئة الأعمال من أجل تحفيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص خارج قطاع النفط. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية أتمتة تحصيل الضرائب من أجل خفض تكاليف المعاملات وبناء البنية التحتية والمؤسسات الأساسية اللازمة لدمج أسواق السودان المتباينة وتقليل التشوهات.

كفاءة وجود شبكات طرق تتسم بالكفاءة والموثوقية في جميع أنحاء البلد بغية توسيع السوق داخل السودان وزيادة الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن تنمية القطاع المالي بصورة حكيمة بهدف توفير خدمات الائتمان والخدمات المالية المناسبة للقطاعات الإنتاجية المناسبة أن تقلل من المخاطر والضعف.

هـ. تحسين إجراءات الحماية الاجتماعية

- صياغة سياسة حماية اجتماعية شاملة تدمج في جميع الاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة.

- **مراجعة وتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي لنظام الحماية الاجتماعية.** يجب على وزارة العمل والرعاية الاجتماعية والمؤسسات والوكالات الحكومية الأخرى المسؤولة عن الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، العمل بشكل وثيق مع شركاء التنمية في هذه العملية.
- **بناء قاعدة بيانات قوية وشاملة لكافة بيانات الحماية الاجتماعية في السودان** وإنشاء نظام متابعة موثوق قائم على النتائج من أجل دعم برامج الحماية الاجتماعية. وهناك حاجة ملحة إلى وضع سجل موحد للمستفيدين.

و. رأس المال البشري

- **الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين تغطية وجودة خدمات التعليم والصحة.** وهذا هو أحد بنود جدول أعمال السياسات طويلة الأمد والأكثر قيمة لمستقبل السودان.

الترجمة:

Aliq Corss-Cultural-Consultancy and Translation